مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في الحد من جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية المصرية

إعداد

الدكتورة/ هدير محمد نبيل وديع

الخلاصة:

استهدف هذا البحث تقديم مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في الحد من جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية المصرية وذلك من خلال التعرف أولاً على طبيعة الوضع الحالي لوظيفة المراجعة الداخلية في ظل جرائم غسيل الأموال، ثم تقديم أنشطة إضافية جديدة للمراجعة الداخلية لزيادة فعاليتها في الحد من جرائم غسيل الأموال، انتهاءً بتطبيق المدخل المقترح على البنوك التجارية في مصر.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج العلمي المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وتم جمع البيانات المطلوبة للبحث من خلال إعداد قائمة استقصاء تم توزيعها على مفردات عينة البحث المكونة من (مسئولي الالتزام والحوكمة، مسئولي المراجعة الداخلية (مسئولي الرقابة الداخلية – مسئولي إدارة التفتيش) والمراقبون الماليون بالبنوك التجارية في مصر، وقد تم التحليل الإحصائي لعدد (١٠٨) استمارة صالحة للتحليل ببرنامج SPSS.V.25.

وقد توصلت الباحثة إلى أن جريمة غسيل الأموال من الجرائم المنظمة في القطاع المصرفي ويجب تكثيف الجهود سواء المحلية أو الدولية لمكافحة تلك الظاهرة الخطيرة. وهناك اتفاق عام بضرورة اتخاذ إجراءات الرقابة والمكافحة لجرائم غسيل الأموال وذلك من خلال العمل على توسيع نطاق المراجعة الداخلية. وأنه توجد علاقة قوية بين سرية العمل المصرفي وزيادة جرائم غسيل الأموال في القطاع المصرفي. وكذلك يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال. وتعتبر كل من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة بالبنوك التجارية من أهم الوسائل الرقابية للحد من جريمة غسيل الأموال. ولا توجد اختلافات من المستقصى منهم حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية. واتفق الباحثون على وجود قصور في إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث قدرتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال. واستجابة مفردات العينة تدل على أن المدخل المقترح يسهم في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال.

مقدمة:

يُعد غسيل الأموال قضية عالمية يجب التخفيف من حدتها بشكل فعال في جميع أنحاء العالم، وبالرغم من المبادرات المختلفة فإن نتائج التحقيق سواء في شكل مقاضاة أو إدانة أو مصادرة لا تزال منخفضة، وبالرغم من الجهود التي تبذلها مختلف الدول والوكالات الدولية، فقد أشارت إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن حوالي ٢٪ إلى٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) الذي يعادل ١ إلى٢ تريليون دولار أمريكي سنوياً يتم فقده بسبب غسيل الأموال العالمي ومع ذلك فإن أقل من ١٪ من التدفقات المالية العالمية غير المشروعة يتم الاستيلاء عليها بنجاح من جانب السلطات المختصة (مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC) ، وتمثل هذه التقديرات مجرد غيض من فيض في إظهار النطاق العالمي الحقيقي. والنتائج السلبية لجرائم غسيل الأموال ليست اقتصادياً فحسب بل هي أيضًا تؤثر على السمعة ويجب على الدولة أن تنفيها لأن كليهما مكلف ومحفوف بالمخاطر (Zolkaflil, et al., 2021).

وتعد البنوك المستهدف الرئيسي في عمليات غسيل الأموال ويرجع ذلك إلى دورها المتعاظم في تقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديد عمليات الصرف والتحويلات النقدية سواء بالطرق التقليدية أو الوسائل الإلكترونية. وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول إلى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ خاصة في ميدان البنوك الإلكترونية على الإنترنت ومثل هذه العمليات خير وسيلة لتستغل من مرتكبي جرائم غسيل الأموال بغرض إخفاء المصدر غير المشروع للمال، الأمر الذي يؤدى إلى زعزعة الثقة في تلك البنوك (Khalil, 2021).

ونتيجة للانعكاسات الخطيرة الاقتصادية وغير الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال فلزم الأمر الاهتمام بالأدوات التي يتم من خلالها الحد من عمليات غسيل الأموال ومن أهمها المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية والتي أصبح على عاتقها تطوير نفسها لكي تفي بالمتطلبات الجديدة من فحص وتقييم لمدى التزام القطاع المصرفي بالقواعد والتشريعات، وأن عدم قيامها بهذا الدور سوف يؤدى إلى الاعتماد على قوائم وتقارير غير سليمة لا تفصح عن حقيقة المراكز المالية.

مشكلة البحث:

المراجعة الداخلية هي الإدارة المستقلة التي تؤدي أنشطة تأكيدية واستشارية بشكل موضوعي مما يساعد على تحقيق قيمة مضافة وتحسين لعمليات البنوك، كما تساعد البنوك على تحقيق أهدافها من خلال منهج منظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة. وتحتاج المؤسسات المالية إلى أدوات للرقابة لاكتشاف ومكافحة عمليات غسيل الأموال، والتي تختلف اختلافاً كبيراً عن الأدوات التقليدية لاكتشاف عمليات الغش والتصرفات غير القانونية التقليدية، نظراً للخصائص التي تتصف بها عمليات غسيل الأموال، حيث أنها ليس لها تأثراً مباشراً على القوائم المالية، وفي ظل هذه البيئة بالغة التعقد والتغيير أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة والمساندة للإدارة ولجنة المراجعة ولمجلس الإدارة لاكتشاف عمليات غسيل الأموال، وهذا يتطلب العمل على دعم وظيفة المراجعة الداخلية حتى يتم تنفيذها على نحو فعال وبالتالي بإمكانها أن تلعب دوراً فعالاً في اكتشاف الظاهرة ومحاربتها.

وفيما يخص البنوك المصرية فإن هناك حاجة لتفعيل دور المراجعة الداخلية مما يساعد هذه البنوك في تحقيق أهدافها المنشودة، والحد من ظاهرة غسيل الأموال.

وتتمثل مشكلة البحث في القصور الواضح للدور التقليدي للمراجعة الداخلية في تدعيم الأنشطة الرقابية في البنوك المصرية مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الحد من ظاهرة غسيل الأموال الأمر الذي

تطلب من الباحثة تقديم مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية للحد من ظاهرة غسيل الأموال وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١) ما هي دوافع مهنة المراجعة للاهتمام بجريمة غسيل الأموال؟
٢) ما أوجه القصور في إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية للكشف عن جرائم غسيل الأموال؟
٣) هل تساعد إجراءات نظام الرقابة الداخلية القوية داخل البنك في مكافحة جرائم غسيل الأموال؟
٤) ما الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال؟
٥) ما هي عناصر تطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي تساعد في الحد من جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في وضع مدخل مقترح للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية يحتوى على مجموعة عديدة من الأنشطة التي تسهم في الحد من عمليات غسيل الأموال "ويتفرع منه الأهداف التالية":

١) التعرف على طبيعة الوضع الحالي لوظيفة المراجعة الداخلية في ظل جرائم غسيل الأموال.
٢) إضافة أنشطة جديدة للمراجعة الداخلية لزيادة فعاليتها في الحد من جرائم غسيل الأموال.
٣) تطبيق المدخل المقترح على البنوك التجارية في مصر.

الدراسات السابقة:

١) دراسة(Naheem, 2016):

استهدفت هذه الدراسة النظر في دور وظيفة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالامتثال لمكافحة غسيل الأموال والرقابة داخل البنوك العالمية. حيث تتطلب المزيد من الوظائف المصرفية لمحاربة الجريمة المالية الأمر الذي يستدعي ضرورة إحداث تجديد لدور المراجعة الداخلية. ومن ثم تبحث هذه الدراسة بشكل انتقادي في نقاط الضعف في الهيكل الحالي للوظائف المصرفية واقتراح طريقة جديدة للتفكير في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية. واستخدمت الدراسة بيانات ثانوية لتحليل المشاكل الحالية مع وظيفة المراجعة الداخلية من المنظور النظري والتجريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى نهج جديد للمراجعة الداخلية يمكن أن يعمل بشكل فعال ضمن سياق مصرفي وتنظيمي يتناسب ومتطلبات العالم المصرفي الحديث بكل تطوراته، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الامتثال لمكافحة غسيل الأموال. ويتمثل النهج المقترح في تطوير لجان المراجعة الإقليمية وإيجاد حلول لمعالجة مشكلة تضارب مصلحة الداخليين التي تمثل إشكالية بالنسبة لاتحاد العمل الدولي.

٢) دراسة (Alawaqleh, et al., 2018):

استهدفت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين العوامل المحاسبية (المراجعة الداخلية والخارجية) واكتشاف ومكافحة غسيل الأموال. وصممت الدراسة استبيان لجمع البيانات، وكان عدد الاستمارات الخاضع للتحليل١١٥استمارة تم معالجتهم إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة مباشرة وإيجابية بين المراجعة الداخلية والخارجية لكشف ومكافحة غسيل الأموال في البنوك.

٣) دراسة (Nobanee&Ellili,2018):

استهدفت هذه الدراسة استكشاف مدى إفصاحات مكافحة غسيل الأموال في التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية من خلال التمييز بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ودراسة تأثير الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال على أداء بنك. واستخدمت هذه الدراسة تحليل المحتوى للتقارير المالية للبنوك.

وقد أظهرت النتائج أن الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال في مستوى منخفض لجميع البنوك التقليدية والإسلامية كما أظهرت النتائج أن درجة الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال على المواقع الإلكترونية للبنوك أعلى من تلك الموجودة في التقارير السنوية. وهذه الدراسة الأولى التي تطور مؤشراً لقياس الإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال وتساهم بشكل كبير في توفير رؤية أكبر فيما يتعلق بالإفصاح عن مكافحة غسيل الأموال في الصناعة المصرفية في الأسواق الناشئة.

٤) دراسة (Mathuva& et al., 2020):

استهدفت هذه الدراسة فحص مدى ودوافع الإفصاحات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال في التقارير السنوية التي تم مراجعتها للبنوك الإقليمية المُدرجة في بورصة الأوراق المالية بكينيا.

وباستخدام توصيات فريق العمل للإجراءات المالية والمبادئ التوجيهية الأخرى، طور الباحثون مؤشر إفصاح عن مكافحة غسيل الأموال يُستخدم لتسجيل مدى إفصاحات مكافحة غسيل الأموال من جانب البنوك. وقد تم استخدام عينة من١٥بنكًا إقليميًا مُدرجًا في كينيا خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٧)، وباستخدام هذه العينة استطاع الباحثون الوصول إلى المحددات المهمة لعمليات الكشف عن مكافحة غسيل الأموال.

وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى إفصاحات مكافحة غسيل الأموال في التقارير السنوية التم تم مراجعتها للبنوك التي أُخذت عينات منها، وتم الإبلاغ عن مدى تحسن إفصاحات مكافحة غسيل الأموال عبر ثلاثة أنظمة تنظيمية متميزة خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٧). ووجد الباحثون أن الإفصاحات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال تخضع إلى حد كبير بحوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة) ونسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي الإجمالي. هذا وتُشير الدراسة إلى أن البنك المركزي الكيني بحاجة إلى إرساء لوائح لمكافحة غسيل الأموال وإتباع أفضل الممارسات المقبولة دولياً في مكافحة غسيل الأموال للاستجابة للاتجاهات الناشئة في غسيل الأموال والجرائم ذات الصلة.

٥) دراسة (Saeidi, 2021) :

استهدفت هذه الدراسة تقصي أثر غسيل الأموال على تكاليف المراجعة، والمجتمع الإحصائي لهذه الدراسة هو جميع الشركات المقبولة في بورصة طهران بإيران في فترة الازدهار من (٢٠١١-٢٠١٧)، وتم اختيار ١٧٢ شركة كعينة. ويعتبر غسيل الأموال المتغير المستقل وتكاليف مراجعة الشركات العادية وغير العادية متغيرات تابعة، وقد تم جمع بيانات البحث بمساعدة برنامج RahavardNovin وقاعدة بيانات البورصة ومنظمة الأوراق المالية (Kadal). وتم استخدام برنامج الانحدار الخطي متعدد المتغيرات وبرنامج Eviews لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد أظهرت نتائج الدارسة أن غسيل الأموال له تأثير كبير على تكاليف المراجعة العادية وغير العادية.

٦) دراسة (Khalil, 2021) :

استهدفت هذه الدارسة التعرف على الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال وكشف الخلفيات الاجتماعية والمصرفية لها، وتوضيح العلاقة بينهما، كما توضح موقف الجهاز المصرفي من ممارسات غسيل الأموال من خلال الإجراءات المُتبعة، بالإضافة إلى معالجة حجم هذه القضية والأساليب المُتبعة في غسيل الأموال، حيث أن غسيل الأموال ظاهرة تعاني منها جميع دول العالم بسبب سلبيتها وتأثيراتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أي دولة. ويمكن أن يرجع انتشار هذه الظواهر إلى أسباب مختلفة قد تكون ذاتية إجرائية، من بينها فشل التشريعات الوطنية أو عدم وجود تعاون بين المعنيين. ونظراً لتأثير هذه الظواهر الدولية بُذلت جهود إقليمية ومحلية لمكافحة هذه الظاهرة من خلال الاتفاقيات الدولية. ولتحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية رئيسية وهي: أن الإجراءات المُتبعة والقوانين المعمول بها في مجال غسيل الأموال لا تزال مقصورة على مراجعة هذه الظاهرة ومحاصرتها ومعالجتها، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لاختبار فرضياتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن غسيل الأموال جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الخفي ويظهر في الجزء غير المشروع منه، حيث يُخفي مصادر الأموال غير المشروعة ويحولها إلى مصادر مشروعة.

ومن واقع الدراسات السابقة:

يتضح للباحثة أهمية المراجعة الداخلية في مكافحة جرائم غسيل الأموال حيث توجد علاقة مباشرة وإيجابية بين المراجعة الداخلية والخارجية لكشف ومكافحة غسيل الأموال في البنوك.

وهذا ما يستدعي تقديم هذا البحث لكي يتم تطوير المراجعة الداخلية بمدخل مقترح يحتوى على مجموعة عديدة من الأنشطة التي تسهم في الحد من عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية.

منهج البحث:

١) الدراسة النظرية: لتحقيق أهداف البحث الأكاديمية تم الاعتماد على المنهجين التاليين:

- **المنهج الاستقرائي:** بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث والموجودة في المراجع العلمية وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لتحديد واقع وظيفية المراجعة الداخلية ودورها في الحد من جرائم غسيل الأول في البنوك التجارية وتقديم مدخل مقترح لتطور ذلك الدور.

٢) **الدراسة الميدانية:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فروضها للتحقق من مدي صحتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

خطة البحث:

الجانب النظري: ويتناول ما يلي:

- ماهية جرائم غسيل الأموال.
- عناصر المدخل المقترح.

الجانب الميداني: ويتناول منهجية الدراسة الميدانية ونتائج اختبار فروضها.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: ماهية جرائم غسيل الأموال:

١) مفهوم جرائم غسيل الأموال:

عرف القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسيل الأموال، جريمة غسيل الأموال بأنه كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت مُحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون مع العلم بذلك، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال.

فيما حددت المادة (٢) من القانون الجرائم المُتحصل منها المال، "يُحظر غسيل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع ونقل النباتات والجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها وإدارة أو تهيئة مكان لتعاطيها بمقابل، وجرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص، وجريمة الإرهاب وجرائم تمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، وجرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات والاتجار فيها وصنعها بغير ترخيص، والجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وجرائم سرقة الأموال واغتصابها، وجرائم النصب وخيانة الأمانة، وجرائم التدليس والغش، وجرائم

إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة، وجرائم تلقى الأموال بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨م، وجرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وجرائم الفجور والدعارة، والجرائم الواقعة على الآثار، والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، وجرائم القتل والجرح، وجرائم التهرب الجمركي، وجرائم التعامل في النقد الأجنبي بالمخالفة للقواعد المقررة قانونا، وجرائم الكسب غير المشروع، والجرائم المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م، والجرائم المنظمة التي يشار إليها في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها التي تكون جمهورية مصر العربية طرفاً فيها والمعاقب عليها في القانون المصري، وذلك كله سواء وقعت جريمة غسيل الأموال أو الجرائم المذكورة في الداخل أو الخارج، متى كانت معاقباً عليها في كلا القانونين المصري والأجنبي".

(راجع: القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م وتعديلاته بشأن مكافحة غسيل الأموال)

وقد أضاف الإنترنت لمسة جديدة على الجريمة القديمة لغسيل الأموال، وأدى ظهور المؤسسات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات الدفع المجهولة عبر الإنترنت والتحويلات من نظير إلى نظير (P2P) باستخدام الهواتف المحمولة إلى زيادة صعوبة اكتشاف التحويل غير القانوني للأموال، علاوة على ذلك فإن استخدام الوكلاء وبرامج إخفاء الهوية هو المكون الثالث لغسيل الأموال، ومع التكامل بين الجوانب الثلاث يكاد يكون من المستحيل اكتشافه – يمكن تحويل الأموال أو سحبها دون ترك أي أثر لعنوان IP أو عدم وجوده. هذا ويمكن أيضًا غسيل الأموال من خلال المزادات والمبيعات عبر الإنترنت، ومواقع المقامرة ومواقع الألعاب الافتراضية، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى عملية ألعاب، ثم إعادتها إلى أموال "نظيفة" حقيقية وقابلة للاستخدام ولا يمكن تعقبها. وتشتمل أحدث حدود لغسيل الأموال على العملات المُشفرة مثل البيتكوين. على الرغم من أنها ليست مجهولة تمامًا، إلا أنها تُستخدم بشكل متزايد في مخططات الابتزاز وتجارة المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى بسبب عدم الكشف عن هويتها النسبية مقارنة بأشكال العملة التقليدية. وفي ظل ما سبق فإننا نجد قوانين مكافحة غسيل الأموال بطيئة في اللحاق بهذه الأنواع من الجرائم حيث أن معظم القوانين لا تزال تعتمد على اكتشاف الأموال القذرة أثناء مرورها عبر المؤسسات المصرفية التقليدية فقط (Faccia, 2020).

٢) مراحل غسيل الأموال:

هناك ثلاث مراحل لغسيل الأموال حيث تمر عملية الغسيل النموذجية بمراحل ثلاثة وهي (Rafay, 2021):

- **المرحلة الأولي: الإيداع:** في هذه المرحلة يقوم الغاسل بإدخال عائدات الجريمة إلى مؤسسة مالية شرعية وغالبًا ما يكون هذا في شكل ودائع نقدية وتنطوي هذه المرحلة على أعلى درجة من المخاطر في عملية غسيل الأموال.
- **المرحلة الثانية: التمويه:** تتضمن هذه المرحلة إرسال الأموال من خلال المعاملات المالية المختلفة لتغيير شكلها، وهذا يجعل من الصعب تتبعها ويكون التمويه من خلال نقل الأموال من خلال

حسابات بنكية متعددة، ويتضمن تحويلات ورقية بين حسابات مختلفة بأسماء مختلفة حتى في بلدان مختلفة، وتشهد البنوك في هذه المرحلة عمليات سحب مستمرة وتغيير العملات وتنتقل الأموال من خلال حسابات بنكية مختلفة، وهذه المرحلة الأكثر تعقيدًا في عملية غسيل الأموال الأمر كله يتعلق بكيفية إخفاء الأموال من وكالات إنفاذ القانون.

- **المرحلة الثالثة: الدمج:** وفي مرحلة الدمج يدخل المال من جديد في النظام المالي بشكل مشروع لكن يبدو أنه جاء من صفقة قانونية، ويبدأ الغاسلون في تحويل الأموال عبر الحدود إلى حساب شركة محلية وهذه التحويلات تتم في شكل استثمارات. وفي هذه المرحلة يمكن للمجرم استخدام المال دون أن يُقبض عليه ومن الصعب جدًا الإمساك به أثناء مرحلة الدمج إذا لم يكن هناك توثيق خلال المراحل السابقة.

٣) العوامل التي ساعدت على انتشار جرائم غسيل الأموال:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على انتشار جرائم غسيل الأموال من أهمها ما يلي (Teichmann, 2020):

- بروز ظاهرة العولمة وخاصة العولمة المالية والتي تمثل مناخًا خصبًا لعمليات غسيل الأموال.
- غياب الشفافية في معظم التعاملات التجارية الدولية، وخاصة في المؤسسات المالية (التعريفة المصرفية).
- عدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة لنوعية الأصول التي تديرها المؤسسات المالية.
- زيادة حجم الاقتصاد الخفي والموازي في البلدان ليصل لنصف الناتج القومي الإجمالي.
- السياسات التي تتخذها الدول في سبيل تشجيع الاستثمار أو الحصول على الضرائب ومن ثم ضعف الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.
- غياب الاستقرار السياسي مع توافر الأسواق المفتوحة.
- التطور الهائل للتقنيات الحديثة ونُظم المراجعة والتحرر المالي.
- اتساع نطاق الدول التي يتم فيها غسيل الأموال أو المرشحة لتكون سوقًا رابحًا لذلك في المستقبل القريب.

٤) دوافع اهتمام مهنة المراجعة بمكافحة جرائم غسيل الأموال:

هناك دوافع أدت إلى اهتمام مهنة المراجعة بمكافحة جرائم غسيل الأموال (Mathuva, et al., 2020):

- يظل احتمال ضعيف جداً أن يتم اكتشاف جريمة غسيل الأموال من جانب من يتولون عملية فحص القوائم المالية وتقييم البيئة الرقابية لجريمة غسيل الأموال.

- من الصعب اكتشاف غسيل الأموال أثناء مراجعة القوائم المالية وبذلك يكون تأثير جرائم غسيل الأموال تأثير غير مباشر على القوائم المالية، وهذا الأمر يجب الاهتمام به والاستعانة فيه بأكبر عدد من المراجعين.
- احتمال اكتشاف المراجعين الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية لجريمة غسيل الأموال يعتبر احتمال ضعيف لعدم وجود تأثير مادي للجريمة على القوائم المالية.
- الإفصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية من جانب البنوك له تأثير مادي على إجراءات مكافحة جرائم غسيل الأموال.

ومما سبق فإن مهنة المراجعة يمكن أن تسهم في مكافحة جرائم غسيل الأموال من خلال (Rafay, 2021):

- وضع إجراءات ومعايير يمكن من خلالها اكتشاف جرائم غسيل الأموال عند مراجعة القوائم المالية.
- تفعيل دور الجهات القضائية من خلال إصدار الأنظمة والقوانين التي تُجرم عمليات غسيل الأموال ومن ثم معاقبة المؤسسات المالية المتورطة في هذه الأعمال.
- تأهيل المحاسبين والمراجعين في المؤسسات المالية بطريقة يمكن من خلالها اكتشاف جرائم غسيل الأموال.
- حتمية تحمل البنوك مسئوليتها الاجتماعية عن الإفصاح عن عمليات جرائم غسيل الأموال مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لا يُعد خروجاً عن مبدأ سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء.
- وضع إطار عام للمراجعة الاجتماعية من خلال محاولة تطوير معايير المراجعة لبحث إمكانية امتداد نطاقها ليتضمن مسئولية المراجع عن وفاء البنوك بمسئوليتها تجاه جرائم غسيل الأموال.
- إنشاء إدارات بالبنوك تكون مهمتها التأكد من مصادر الأموال التي تحصل عليها من العملاء.

ثانياً: عناصر المدخل المقترح:

١) متطلبات المدخل المقترح:

تطلب المدخل المقترح مجموعة من المتطلبات أمكن تقسيمها إلى متطلبات إدارية، وفنية، وعامة وفيما يلي عرض لهذه المتطلبات:

١/١ المتطلبات الإدارية: وتتمثل في الآتي:

- وعى إدارات البنك بأهمية مدخل المراجعة المقترح وذلك من خلال دعم الإدارة العليا ولجنة المراجعة لهذا المدخل.
- توفر قاعدة بيانات شاملة للمخاطر مع تحديثها بشكل مستمر مما يساعد فريق المراجعة على تحديد مؤشرات احتمال وقوع المخاطر وتحليل الآثار المحتملة لها، واقتراح إجراءات التعامل معها.

- وجود لجنة مراجعة بالبنك للرقابة على وظيفة المراجعة الداخلية من خلال مراجعة مدخل المراجعة الذي سوف يتم تنفيذه في البنك، ثم الموافقة عليه حتى يتسنى لفريق المراجعة تطبيقه.

٢/١ المتطلبات الفنية: وتتمثل في الآتي:

- تكوين فريق عمل لتطبيق مدخل المراجعة يحتوى على جميع التخصصات التي يتطلبها تطبيق هذا المدخل.
- ترتيب الأنشطة أو الأهداف حسب أهميتها النسبية.

٣/١ المتطلبات العامة: تتمثل هذه المتطلبات في الآتي:

- قناعة الإدارة العليا بمدخل المراجعة.
- توفير الموارد البشرية، المادية، والتقنية اللازمة لنجاح مدخل المراجعة.
- وجود نظام فعال للاتصال يساعد إدارة المراجعة الداخلية في الوصول إلى جميع المستويات الإدارية في البنك والحصول على كافة المعلومات التي قد تُعيق البنك عن تحقيق أهدافه، والتأكد من توصيل نتائج عمل المراجعة الداخلية إلى تلك المستويات.

٢) مبررات المدخل المقترح:

تعتبر المبررات والمشاكل الحالية التي تعوق الكشف والمنع لعمليات غسيل الأموال في البنوك التجارية نتيجة قصور إدارات المراجعة الداخلية المطبقة بها تعطى المدخل المقترح أهمية خاصة ولتوضيح ذلك نتناول الآتي:

١/٢ تقييم دور إدارة المراجعة الداخلية الحالية المطبقة في البنوك التجارية:

تتمثل أوجه القصور في الكشف عن جرائم غسيل الأموال في الآتي:

- صعوبة توفير قاعدة بيانات كاملة عن العملاء.
- عدم اتجاه بعض الفروع لربط ودائع العملاء والحسابات الجارية ببعض الفروع الأخرى مما ينعكس على عدم التعرف على العمليات التي يمكن أن يكون بها شبه غسيل أموال.
- عدم الإلمام الكافي عن الدول والمنظمات الدولية المشتبه أن يكون بها عمليات غسيل أموال.
- عدم وجود قوانين وإجراءات تشريعية متعلقة بجرائم غسيل الأموال.
- نقص الكفاءة والتدريب للقوى البشرية في مجال الكشف عن جرائم غسيل الأموال.
- عدم كفاءة استخدام الأجهزة الالكترونية للكشف عن جرائم غسيل الأموال التي تتم عن طريق الأساليب الالكترونية.
- بطء إجراءات إدارة المراجعة الداخلية الحالية في توفير البيانات والمعلومات عن العملاء.

٢/٢ المشاكل الحالية التي تمثل عائقًا لكشف جرائم غسيل الأموال:

تتمثل هذه المشاكل في الافتقار إلى بيئة رقابية وأنظمة قوية ومن أهمها(Dill, 2021):

- عدم الربط بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
- عدم وجود توافق بين ضابط الرقابة الداخلية والرقابة الموضوعة لمكافحة جرائم غسيل الأموال.

- ضعف أو غياب السياسات الأخلاقية.
- الافتقار إلى نظام التحقق من الخلفيات الأمنية لمن يتم تعيينهم حديثا.
- الضوابط الرقابية لمخاطر التحويلات الالكترونية غير مكتملة وغير كافية.
- غياب المراجعة لأنظمة وبرامج الأمن.
- ضعف نُظم إعداد التقارير عن العملاء ويظهر ذلك من عدم ترابط قواعد البيانات والمعلومات مع بعضها البعض.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الرقابة الخاصة بها في البنوك التجارية مما يساعد على مرور عمليات غسيل الأموال.
- ضعف لجان المراجعة من أهم المشاكل التي تعوق عملية الكشف عن جرائم غسيل الأموال لأنها تُعد الرقيب والمشرف على ضوابط الرقابة الداخلية.
- الافتقار لبرنامج تدريبي للعاملين في القطاع المالي.

٣) مراحل تطبيق المدخل المقترح للمراجعة الداخلية:

يمر تطبيق المدخل المقترح بأربع مراحل وهي:

المرحلة الأولى: وضع ضوابط رقابية للتعرف على هوية الأوضاع القانونية للعملاء.

المرحلة الثانية: تحديد المؤشرات المحتملة للقيام بجرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية.

المرحلة الثالثة: إجراءات التعامل للحد من جرائم غسيل الأموال.

المرحلة الرابعة: تقرير المراجعة الداخلية.

١/٣ المرحلة الأولى: وضع ضوابط رقابية للتعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء:

تتمثل تلك الضوابط في الآتي:

١/١/٣ ضرورة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المصرفية:

وذلك من خلال مراعاة ما يلي لأغراض جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية (Demetriades&Vassileva, 2020):

أ) إلغاء سرية الحسابات بين العميل والبنك وذلك من خلال :

- الإفصاح بوضوح عن بيانات العميل كاملة.
- الإفصاح بوضوح عن مصدر أموال العميل.
- أن يعرف العميل أنه من حق البنك الإبلاغ عنه في حالة وجود شك من مصدر أمواله غير شرعية.
- الإفصاح عن المستفيد الحقيقي من أموال العميل.
- أن يعرف العميل أن إلغاء سرية الحسابات لا يعنى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعميل وحساباته للجميع، ولكنها سرية بينه وبين البنك.

ب) إمداد العميل من خلال البنك بكافة المعلومات عن الدول والمنظمات المُشتبه فيها بأنها تقوم بعمليات غسيل الأموال حتى لا يتعامل معها.

ج) تحذير العميل عند قيامه بأي عملية فيها شبهه غسيل أموال قد لا يعلمها هو.

د) قيام البنك بعمل تقارير دورية عن المنشآت التي تقوم بأعمال جيدة لتساعد العميل التعامل مع المنشآت دون أن يقع في عمليات غسيل أموال.

هـ) توفير البنك لقواعد بيانات مجانية عن عمليات غسيل الأموال التي تمت وكيف اكتشفت، وما هي المنظمات التي شاركت فيها لتكون دليل للعميل.

٢/١/٣ إنشاء وحدة تحريات مالية بالبنك (الاكتشاف المبكر):

من أهم أعمالها في أي بنك ما يلي:

أ) التأكد من صحة الوثائق التي يقدمها العملاء بالبنك.

ب) التعرف على مصدر أموال العميل.

ج) التحري عن علاقات العملاء المحلية والخارجية.

د) تحديد أي شبهات لعمليات العملاء تؤدى إلى عمليات غسيل الأموال.

هـ) تقديم الأدلة عن وجود عمليات غسيل أموال من جانب العملاء.

و) إنشاء قاعدة بيانات تحتوى على جميع التحريات التي تقوم بها.

٣/١/٣ إنشاء قواعد بيانات خاصة بكل بنك، وشبكة من المواقع للبنوك:

تقوم بعملية ربط البنوك ببعضها لإتاحة البيانات والمعلومات وسهولة تداولها وخصوصا المتعلقة بجرائم غسيل الأموال وإنشاء شبكات على المستوى العربي والدولي للتعاون في مجال المكافحة مع وجود النظم التي تسمح بتداول البيانات والمعلومات.

٤/١/٣ إنشاء لجان المراجعة بالبنك تختص بالآتي:

أ) الإشراف على وحدة غسيل الأموال بالبنك.

ب) الرقابة على جميع أعمال البنك.

ج) الرقابة الدقيقة على فتح الحسابات بالبنك.

د) الاهتمام بالعمليات التي يمكن أن يتم من خلالها عمليات غسيل الأموال.

٥/١/٣ نظم الضبط الداخلي:

يتعين على البنك وضع النظم الداخلية المناسبة للتطبيق السليم للتشريع والضوابط الرقابية بما يشتمل على السياسات والإجراءات الواجب توافرها لمكافحة عمليات غسيل الأموال، مع مراجعة هذه النظم بصفة دورية للوقوف على مدى الالتزام بتطبيقها واكتشاف مواطن الضعف أو القصور فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها، مع مراعاة ما يلي (Lokanan&Nasimi, 2020):

أ) وضع سياسة واضحة لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب معتمدة من مجلس الإدارة أو المدير الإقليمي لفروع البنوك الأجنبية بغرض التطبيق السليم للتشريع والضوابط الرقابية الصادرة في هذا الشأن، مع مراعاة تحديثها بصفة مستمرة.

ب) وضع إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة عمليات غسيل الأموال يراعى فيها التحديد الدقيق للواجبات والمسئوليات بما يتفق مع السياسة المقررة في هذا الشأن.

ج) قدرة النظم الداخلية والسياسات والإجراءات المتبعة على اكتشاف العمليات غير العادية، أو التي تتم مع عملاء مشتبه فيهم ووضعها تحت نظر المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال.

د) وضع آلية مناسبة للتحقق من الالتزام بالنظم الموضوعة لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

هـ) وضع النظم التي تكفل قيام وظيفة المراجعة الداخلية، بالتنسيق مع المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال، وفحص النظم الموضوعة للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في مكافحة عمليات غسيل الأموال، واقتراح ما يلزم لاستكمال ما يكون بها من نقص أو ما تحتاجه من تحديث وتطوير.

٦/١/٣ إجراءات للرقابة الداخلية القوية داخل البنك:

يجب أن يتوافر بنظام الرقابة الداخلية الإجراءات التالية:

أ) بيئة الرقابة.
ب) تقدير المخاطر لأغراض التقارير المالية.
ج) نظام للمعلومات والاتصال.
د) الأنشطة الرقابية.
هـ) مراقبة الأداء.

وتنقسم أنواع الرقابة على عمليات غسيل الأموال إلى ما يلي (Gupta, et al., 2021):

- رقابة الالتزام: وهي الالتزام بالمعايير الفنية والإجرائية والسياسات والخطط الموضوعة.
- الرقابة الأخلاقية : وهي إتباع قواعد السلوك الأخلاقي.
- الرقابة المالية: وهي تقييم النفقات والعوائد الناتجة من مكافحة الجريمة.
- رقابة الأداء: التأكد من تنفيذ البرامج بكفاءة وفاعليته واقتصاد ورقابة البرامج المقترحة لمكافحة الجريمة.
- رقابة عامة: التأكد من وجود الرقابة الكافية تجاه مركز تشغيل البيانات والبرامج الجاهزة .
- الفصل في الاختصاصات: تحديد عدة أفراد في وظائف التصريح وتسجيل العمليات وحماية الأصول بهدف تخفيض احتمالات ارتكاب الجريمة.

٣/٢المرحلة الثانية: تحديد المؤشرات الاسترشادية للتعرف على العمليات التي يشتبه في إنها تتضمن غسيل أموال (راجع: البنك المركزي المصري، الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

١/٢/٣ مؤشرات التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال:

يعتمد التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال، على المعرفة الكافية للعاملين في البنك بأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال ولائحته التنفيذية ولهذه الضوابط الرقابية فضلاً عن الخبرة المكتسبة من الممارسة والمعلومات التي تتوفر من التدريب، وفيما يأتي بعض أمثلة للعمليات التي تستلزم المزيد من العناية والفحص، للتعرف على مدى وجود اشتباه في غسيل أموال:

أ) العمليات النقدية:

- الإيداعات النقدية الكبيرة بصورة غير عادية بما لا يتناسب مع نشاط العميل.
- الإيداعات النقدية المتكررة التي لا يتناسب مجموعها خلال فترة زمنية معينة مع نشاط العميل.
- العملاء الذين يستخدمون حسابات متعددة في إيداع مبالغ نقدية يكون مجموعها كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة.
- الإيداعات النقدية الكبيرة التي يتم تحويلها خلال فترات زمنية قصيرة إلى جهة أخرى لا ترتبط بشكل وثيق بنشاط العميل الذين يقوم بتحويلها.
- الإيداعات النقدية المتكررة من جانب أشخاص أو جهات مختلفة في حسابات أحد العملاء لغرض غير واضح ودون أن يكون ثمة علاقة بين هؤلاء الأشخاص أو هذه الجهات وبين العميل.
- الإيداعات النقدية بمبالغ كبيرة التي يقوم بها العميل الذي يستعمل الشبكات أو الأدوات المصرفية الأخرى عادة أو لا يتطلب نشاطه التعامل بالنقد بشكل كبير.
- الإيداعات النقدية المتكررة في عدة فروع للبنك الواحد خلال فترة زمنية قصيرة سواء تم ذلك عن طريق صاحب الحساب نفسه أو بواسطة أشخاص آخرين.
- الزيادات الكبيرة في الإيداعات النقدية دون مبرر واضح لتلك الزيادات، وخاصة إذا ما كان يتبع هذه الإيداعات تحويل هذه الزيادات في خلال فترة قصيرة إلى حسابات أخرى لا تربطها بالعميل صلة واضحة.
- عمليات الإيداع أو المسحوبات الكبيرة التي تتم باستخدام أجهزة الصرف والإيداع الآلي لتجنب الاتصال المباشر مع موظفي البنك، خاصة إذا كانت هذه الإيداعات أو المسحوبات لا تتماشى مع طبيعة نشاط العميل.
- الإيداعات والمسحوبات النقدية الكبيرة من الحسابات الراكدة أو غير النشطة.
- تكرار سحب الأموال بعد إيداعها بفترات قصيرة دون مبرر واضح.
- العميل الذي يقوم باستخدام عدة آلات صرف إلى منفصلة لأجراء معاملات نقدية متزامنة على نفس الحساب(Kuzmenko, et al., 2021).

ب)العمليات الكبيرة والمركبة:

- القيام بعمليات متعددة من حسابات العميل بالبنك إلى حسابات ببنك آخر، بحيث تعود الأموال مرة أخرى إلى البنك الذي بدأت منه العمليات.
- تقديم شيكات للتحصيل بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاط العميل، ودون قيام علاقة واضحة تبرر ذلك بين المستفيد والساحب أو المُظهر للشيك.
- تقارب الحركات النقدية المدينة والدائنة التي تتم على نفس الحساب خلال فترات زمنية قصيرة دون مبرر واضح.

ج)التحويلات:

- تلقى تحويلات بمبالغ كبيرة وبخاصة المصحوبة بتعليمات بالدفع نقداً، بما لا يتناسب مع نشاط العميل.
- التحويلات المتكررة الواردة من أطراف مختلفة لا تربطها علاقة واضحة بالعميل، أو تلك الصادرة من العميل لتلك الأطراف.
- تلقى تحويلات بمبالغ كبيرة بصفة منتظمة من مناطق تشتهر بجرائم معينة، مثل تجارة أو زراعة المخدرات، أو من دول ليست لديها نظم فعالة لمكافحة غسيل الأموال.
- تلقى تحويلات كبيرة من الخارج على حسابات راكدة أو غير نشطة.
- التحويلات الصادرة المتكررة أو بمبالغ كبيرة وتكون ممولة نقداً، بما لا يتناسب مع نشاط العميل.
- التحويلات المتكررة التي لا يتناسب مجموعها خلال فترة معينة مع نشاط العميل.
- استخدام العميل لحسابه كحساب وسيط لتحويل الأموال فيما بين أطراف أو حسابات أخرى.

د) عمليات الاعتمادات المستندية ومستندات التحصيل:

- استيراد أو تصدير بضاعة لا يتماشى نوعها أو قيمتها مع طبيعة وحجم نشاط العميل.
- وجود مؤشرات على الاختلاف بدرجة كبيرة بين قيمة البضاعة المبينة بالاعتماد المستندي أو مستندات التحصيل وبين قيمتها الحقيقية.
- طلب العميل دون مبرر واضح تعديل اسم المستفيد من الاعتماد المستندي أو مستندات التحصيل قبل الدفع.
- تعدد فتح اعتمادات مستنديه أو التعامل من خلال مستندات التحصيل بما لا يتناسب مع نشاط العميل.
- فتح اعتمادات مستنديه مقابل ضمانات مالية لا تتناسب مع حجم نشاط العميل وسابقة تعاملاته مع البنك.
- وجود شروط دفع تبدو غير عادية، أو الدفع لصالح أطراف أخرى ليس لها علاقة واضحة بالاعتماد المستندي أو مستندات التحصيل.(Hare& Neo,2021).

هـ)خطابات الضمان:

- تعدد إصدار خطابات ضمان بما لا يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط العميل.
- طلب المستفيد دون مبرر واضح تسييل خطابات ضمان بعد فترة قصيرة من إصدارها من قبل البنك.
- إصدار خطابات ضمان مقابل ضمانات مالية لا تتناسب مع حجم نشاط العميل وسابقة تعاملاته مع البنك.

و) الائتمان:

- طلب الاقتراض بضمان أصول مملوكة لآخرين، أو تقديم العملاء المقترضين ضمانات إضافية مملوكة لآخرين، مع عدم وجود صلة واضحة تربطهم بهم.
- الحصول على تسهيلات ائتمانية مقابل ضمانات من بنك يعمل خارج البلاد بدون سبب واضح لذلك.
- طلب العميل المقترض سرعة تحويل مبلغ القرض إلى بنوك أخرى، دون وضوح الغرض من ذلك.
- السداد المبكر بصورة غير متوقعة للمديونيات من قبل العميل أو أطراف أخرى، خاصة بالنسبة للعملاء المتعثرين.

ز) البطاقات الائتمانية:

- عمليات التغذية دون مبرر واضح بمبالغ تفوق الحد الممنوح للعميل أو الرصيد المستخدم.
- تكرار قيام العملاء باستخدام كامل حد البطاقة، ثم القيام بالسداد الكامل للرصيد المدين.
- تكرار سحب الحد الأقصى للسحب النقدي اليومي المقرر للبطاقة.

ح) عمليات الصرف الأجنبي والشيكات السياحية.

- شراء أو بيع عملات أجنبية بمبالغ كبيرة بما لا يتناسب مع نشاط العميل.
- إجراء عمليات شراء أو بيع متكرر لعملات أجنبية لا يتناسب مجموعها خلال فترة زمنية معينة مع نشاط العميل.
- الطلبات المتكررة للحصول على الشيكات السياحية، وغيرها من الأدوات القابلة للتداول بما لا يتناسب مع نشاط العميل.

ط) خدمات إيجار الخزائن:

- قيام العميل بزيارات متكررة بشكل غير عادى للخزينة الخاصة به.
- احتفاظ العملاء غير المقيمين بمنطقة البنك بخزائن، دون مبرر واضح، خاصة في حالة توافر هذه الخدمة في البنوك العاملة بالمنطقة التي يقيمون بها.
- العملاء الذين يستأجرون العديد من الخزائن.

ي) مؤشرات أخرى:

- الأشخاص الذين يسعون لتبديل كميات كبيرة من أوراق البنكنوت من فئات صغيرة إلى فئات كبيرة دون مبرر واضح.

- العملاء الذين يمتنعون عن توفير معلومات كافية، أو يقدمون معلومات غير صحيحة، سواء كانت شخصية أو عن النشاط، مثل الغرض من التعامل على الحساب أو طبيعة النشاط أو عن المستفيدين الحقيقيين من التعامل على الحساب.
- العملاء الذين يهتمون، بصورة غير عادية، بالاستفسار عن النظم المطبقة للتعرف على العمليات غير العادية، أو معايير الاشتباه، أو إجراءات الإخطار الخاصة بالعمليات المشتبه فيها.

٢/٢/٣ مؤشرات دالة على تورط الموظفين:

- يعد الظهور في مظهر لا يتناسب مع طبيعة الدخل المادي وارتباطهم بأعمال مريبة.
- تسهيل تقديم خدمات مالية إلى العملاء مع عدم التطبيق الفعال لسياسة الحماية.
- زيادة حجم التعامل مع مؤسسة أو أكثر.
- زيادة حجم الموجودات النقدية لدى المؤسسة المالية.
- التعامل في تحويلات كبيرة من الأدوات المالية المختلفة.
- اتفاق العميل على شراء عقارات بمبالغ كبيرة نقداً أو دفعة لقيمة إيجاريه كبيرة.

٣/٣المرحلة الثالثة: إجراءات التعامل للحد من جريمة غسيل الأموال:

لمنع عمليات غسيل الأموال فإنه يجب أن يراعى الآتي (FATF, 2018- Bintoro, et al., 2021):

أ) يجب التأكد من أنه ليس هناك حسابات مجهولة أو أن هناك أسماء خيالية أو وهمية.

ب) التأكد من تطبيق إجراءات تمييز ومراجعة هوية العميل وذلك من خلال:

- المراجعة السليمة لوثائق هوية العميل والتحقق من مصدرها.
- التحقق من هوية المالك الحقيقي المستفيد من العملية التي يقوم بها العميل.
- الحصول على معلومات توضح الهدف من العملية وطبيعتها.
- التأكد من وجود إجراءات مستمرة لفحص الصفقات التي يقوم بها العميل، والتحقق من مصدر أموال كل صفقة على حدة.

ج) إعطاء عناية خاصة بالعملاء الذين لهم أنشطة سياسية (مثل السياسيون من بلاد أخرى) وذلك من خلال:

- تصنيف هؤلاء العملاء حسب درجة أنشطتهم السياسية.
- الحصول على موافقة لجنة المراجعة بالبنك للتعامل مع هؤلاء العملاء.
- اتخاذ إجراءات لتحديد مصدر الثروة ومصدر أموال هؤلاء العملاء.
- يجب حسن التصرف مع هؤلاء العملاء مع وجود المراقبة المستمرة للتعاملات التي تتم بينهم ومن البنك.

د) عطاء عناية خاصة إلى أي تهديد لغسيل أموال قد ينشأ عن التقنيات الجديدة، والتي يكون السرية هي الأساس، حيث أن عمليات غسيل الأموال بهذه التقنيات سهلة.

هـ) التأكد من أن سجلات ومستندات الصفقات التي تتم يتم الاحتفاظ في أماكن أمينة داخل البنك لمدة لا تقل عن ٥ سنوات.

و) يجب إعطاء عناية خاصة إلى كل الصفقات الكبيرة غير العادية المعقدة والتي ليس لها هدف قانوني مرئي أو اقتصادي ظاهر.

ز) يجب التأكد من تطوير برامج البنك ضد عمليات غسيل الأموال مثل:

- برامج تطوير السياسات الداخلية وإجراءات الفحص.
- برامج تدريب العاملين المستمر.
- برامج مراجعة اختبارات النظام.

ح) يجب إعطاء عناية خاصة للمنظمات التي تتم مع عملاء من بلاد لا تطبق إجراءات مكافحة عمليات غسيل الأموال.

ط) إعطاء عناية خاصة للتعامل: مع عملاء جدد والشيكات السياحية.

ي) إنشاء قاعدة بيانات تحتوى على جميع التحريات التي تقوم بها وحدة التحريات بالبنك.

ك) يجب التأكد من أنه لا يجوز فتح حسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورة أو وهمية.

ل) الحذر من العميل الذي يخفي المعلومات أو يقدم معلومات غير كافية.

٤/٣ المرحلة الرابعة: إعداد تقرير المراجعة الداخلية:

لا يوجد شكل محدد وموحد لتقرير المراجعة الداخلية بل يختلف من بنك إلى آخر، وحتى في داخل البنك نفسه، ويرجع ذلك إلى اختلاف نطاق وهدف المراجعة ونوع المخاطر المحيطة بالبنك وترى الباحثة أن تقرير المراجعة الداخلية يتضمن فيما يلي:

١- عنوان التقرير: تقرير المراجعة الداخلية.

٢- لمن يوجه التقرير: السلطة المختصة.

٣- مؤشرات احتمال: حدوث جرائم غسيل الأموال.

٤- إجراءات التعامل للحد من جريمة غسيل الأموال.

٥- توقيع مدير المراجعة الداخلية.

٦- تاريخ إعداد التقرير.

الإطار الميداني للبحث:

١)أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحقيق ما يلي:

١- التعرف على طبيعة العلاقة بين مهنة المراجعة وجريمة غسيل الأموال.

٢- التعرف على مدى إمكانية قيام لجان المراجعة بمكافحة جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية.

٣- التعرف على مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة جرائم غسيل الأموال ومدى ترابط أنظمة الرقابة الداخلية الحالية للكشف.

٤- التعرف على مدى إمكانية تطوير إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال.

٢) فروض الدراسة الميدانية:

في ظل مشكلة البحث وأهدافه فإن فروض البحث تتمثل في الآتي:

الفرض الأول: "لا توجد اختلافات حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية".

الفرض الثاني: "يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث قدرتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال".

الفرض الثالث: "يسهم المدخل المقترح في تطوير إجراءات المراجعة الداخلية المطبقة حالياً في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال".

٣) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات وهم:

- مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك التجارية بمستوياتهم المختلفة.
- المراقبون الماليون بالبنوك التجارية.
- مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك (مسئولي الرقابة الداخلية- مسئولي إدارات التفتيش).

٤)عينة الدراسة:

تتكون العينة من (١٥٠) مفردة موزعة كالتالي: ٥٠ من مسئولي الالتزام والحوكمة، ٧٠ من مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك (مسئولي الرقابة الداخلية -مسئولي إدارة التفتيش) ٣٠ من المراقبين الماليين بالبنوك التجارية في مصر.

٥) تصميم قائمة الاستقصاء:

بعد تحديد مشكلة وفروض الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة ثم تصميم قائمة الاستقصاء كأداة لتجميع البيانات والمعلومات المطلوبة للبحث قد صممت لتلائم فروض البحث التي سبق عرضها من قبل . وتتم الإجابة عليها بالشكل الذي يسمح معه باستخدام (مقياس ليكرتScaleLikert) خماسي الخيارات, الذي يمكن بموجبه تحويل الإجابات الوصفية غير المقاسة إلى إجابات ذات صورة كمية مقاسة، يمكن التعامل معها إحصائياً لأغراض التحليل وتفسير الإجابات ومن ثم عرض النتائج. كما يمكن معها استخدام بعض الأساليب الإحصائية لإثبات صحة أو عدم صحة فروض البحث. وذلك بأن يسجل كل مشارك إجاباته وفقاً لمقياس يتكون من خمسة حالات تتدرج تنازلياً من (٥) إلى (١) وذلك على النحو التالي:

جدول(١): مستويات تدرج مقياس ليكرت الخماسي.

الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
درجة الموافقة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً

٦) تنفيذ الاستقصاء وجمع البيانات من المستقصي منهم :

تم توزيع قائمة الاستقصاء على المستقصي منهم المشار إليهم أعلاه عند تحديد مجتمع وعينة الدراسة الميدانية لجمع البيانات من خلال الذهاب إلى الأماكن المحددة لعينة الدراسة، وقد تم تعبئة الاستمارة من خلال إجراء مقابلة شخصية معهم مع محاولة التأكد من صحة وسلامة البيانات، ويمكن توضيح عدد القوائم الموزعة؛ والمستلمة؛ والمفقودة؛ وكذلك القوائم المقبولة لإخضاعها للتحليل الإحصائي، وتحديد نسبتها من القوائم الموزعة بعد فرز القوائم المستلمة من خلال الجدول التالي:

جدول (٢): القوائم الموزعة والمستلمة والتي أجرى عليها التحليل الإحصائي

بيان	مسئول الالتزام والحوكمة بالبنوك	المراقبون الماليون بالبنوك	مسئولي المراجعة الداخلية	الإجمالي	
				عدد	%
عدد القوائم الموزعة	٥٠	٣٠	٧٠	١٥٠	١٠٠
عدد القوائم المفقودة	١١	٥	١٤	٣٠	٢٠
عدد القوائم المستلمة	٣٩	٢٥	٥٦	١٢٠	٨٠
عدد القوائم المرفوضة	٣	٢	٧	١٢	٨
عدد القوائم المقبولة	٣٦	٢٣	٤٩	١٠٨	٧٢

يتضح من الجدول السابق أن حجم قوائم الاستقصاء الخاضعة للتحليل الإحصائي (١٠٨) قائمة موزعة على فئات عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول أعلاه، بمعدل ردود- نسبة الإيجاب- ٧٢% من القوائم الموزعة، وهو معدل مقبول وكافي لاستخدام بيانات القائمة كأساس للتحليل الإحصائي والاستدلال للوصول إلى نتائج موضوعية يمكن أن تضيف قدراً لا بأس به من التأكيد على الدراسة النظرية، ويمكن الاعتماد عليها في تحديد مدى قبول المدخل المقترح والتحقق من صحة فروض البحث وتحقيق أهدافه وتعميم النتائج.

٧) اختبار إمكانية الاعتماد على آراء المستقصي منهم في قياس متغيرات الدراسة:

يمكن التحقق من مدى إمكانية الاعتماد على آراء المستقصي منهم في قياس متغيرات الدراسة الميدانية من خلال التحقق من مدى صدق وثبات قائمة الاستقصاء- أداة الدراسة- وقد أظهرت النتائج وفقاً للجدول التالي:

جدول (٣): نتائج اختبار صدق وثبات أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة.

المحاور	عنوان المحور	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأول	دوافع مهنة المراجعة للاهتمام بجريمة غسيل الأموال	٠.٩٠	٠.٩٥
الثاني	أوجه القصور في إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية للكشف عن جرائم غسيل الأموال	٠.٧٦	٠.٨٦
الثالث	إجراءات نظام الرقابة الداخلية القوية داخل البنك في مكافحة جرائم غسيل الأموال	٠.٧٨	٠.٨٨
الرابع	الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال	٠.٨٠	٠.٨٩
الخامس	أهم عناصر تطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي تساعد في الحد من جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية	٠.٨١	٠.٩٠

يتضح من الجدول السابق أن معامل ثبات ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) ومعامل الصدق الذاتي أكبر من ٠.٧ أمام جميع متغيرات الدراسة في الجدول السابق. وبناءً عليه يتحقق صدق وثبات أسئلة قائمة الاستقصاء وتطمئن الباحثة إلى نتائج تطبيق الدراسة الميدانية، ويؤكد إمكانية الاعتماد على استجابات المستقصي منهم لقياس متغيرات الدراسة لتحقيق أهدافها والتحقق من صحة فروضها.

٨) تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية:

تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها وعمقها وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة الميدانية والتحقق من صحة افتراضاتها. فقد تم فحص البيانات بعد تفريغها من قوائم الاستقصاء وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسب حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS,V.25) لإجراء التحليل الإحصائي، واعتمدت الباحثة في تحليل البيانات ومعالجتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة يمكن بلورتها على النحو الآتي:

أ)الإحصاءات الوصفية:

تم الاعتماد على حزمة من الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل ومعالجة البيانات محل الدراسة وقياس متغيرات البحث وتتمثل فيما يلي:

- **التكرارات والنسب المئوية والعروض البيانية:** تمثل أعداد ونسب وعروض لخصائص المستقصي منهم وإجاباتهم.
- **حساب المتوسط الحسابي المرجح:** لمقياس "ليكرت الخماسي" المستخدم في الإجابة عن أسئلة كل محور داخل قائمة الاستقصاء لتحديد فئة الموافقة على كل سؤال داخل القائمة من قبل المستقصي منهم.

- **الانحراف المعياري:** يعد الانحراف المعياري من أفضل مقاييس التشتت الإحصائي ويستخدم في تحليل استجابات المستقصي منهم عند الإجابة على كل سؤال في قائمة الاستقصاء لتحديد مدي انحرافها عن متوسطها المرجح.

ب) الإحصاءات التحليلية:

اختبار كروسكال وإلس (Kruskal-Wallis): يعتبر من الاختبارات غير المعلمية، ويستخدم عندما تكون درجات المتغير ضمن مقياس ترتيبي، ويستخدم في قياس مدى الاتفاق والاختلاف في آراء مجموعات العينة المختلفة في الإجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء. ويستخدم برنامج SPSS في إيجاد هذا التحليل حيث أن قيمة المعنوية مؤشر لمدى وجود اختلاف بين الآراء إذا كانت مستوى المعنوية Sig (p-value) أقل من ٠.٠٥ فهذا يعنى وجود اختلاف في آراء مجموعات العينة. أما إذا كانت مستوى المعنوية Sig (p-value) أكبر من ٠.٠٥ فهذا يعنى عدم وجود اختلافات بين آراء مجموعات العينة.

٩) نتائج اختبار الفروض الدراسة:

١/٩ نتائج اختبار الفرض الأول:

"لا توجد اختلافات حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية".

جدول(٤): نتائج الإحصاء الوصفي لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال

الدوافع	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١- أن معظم المعلومات المتعلقة بجريمة غسيل الأموال ذات طبيعة كمية ومالية وتؤثر على القوائم المالية	٤.٢٥	٠.٨٠	٤.٣٠	٠.٧٧	٤.٣٥	٠.٧١
٢- يجب على مهنة المراجعة تلبية احتياجات المجتمع	٤.٠٦	٠.٥٦	٤.٠٥	٠.٤٩	٤.٠٦	٠.٥١
٣- يجب ألا يستمر المراجعون في اتخاذ موقف سلبي تجاه جريمة غسيل الأموال	٣.٨١	٠.٦٤	٣.٩٥	٠.٦٢	٣.٩٠	٠.٦٥
٤- الحاجة إلى إجراءات رقابية للمراجعة الداخلية لمكافحة جريمة غسيل الأموال	٤.٥٣	٠.٥١	٤.٥١	٠.٨٣	٤.٨٤	٠.٨١
٥- اختفاء الدور الرقابي يزيد من جرائم غسيل الأموال في القطاع المصرفي	٤.١٦	٠.٥١	٤.١٩	٠.٥٥	٤.١٠	٠.٤٧

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسط آراء كل من مسئولي الالتزام والحوكمة حول دافع (الحاجة إلى إجراءات رقابية للمراجعة الداخلية، لمكافحة جريمة غسيل الأموال) بمتوسط (٤.٥٣) وانحراف معياري (٠.٥١)، وارتفاع متوسط آراء المراقبون الماليون بالبنوك ومسئولي المراجعة الداخلية حول نفس العنصر بمتوسط (٤.٥١) وانحراف معياري (٠.٨٣) للمراقبين الماليين بالبنوك وبمتوسط (٤.٨٤) وانحراف معياري (٠.٨١) لمسئولي لمراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وانخفاض الانحراف المعياري يدل على انخفاض التباين بين داخل كل فئة من فئات الدراسة".

ولاختبار معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة تم استخدم اختبار كروسكال والاس ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول (٥): نتائج اختبار كورسكال والاسلدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بجرائم غسيل الأموال

الدوافع	كروسكال والاس Chi- Square	P- Value	المعنوية
١- أن معظم المعلومات المتعلقة بجريمة غسيل الأموال ذات طبيعة كمية ومالية وتؤثر على القوائم المالية	١.٠٩٣	٠.٥٧٩	غير معنوي
٢- يجب على مهنة المراجعة تلبية احتياجات المجتمع	٠.٣٤	٠.٩٨٣	غير معنوي
٣- يجب ألا يستمر المراجعون في اتخاذ موقف سلبى تجاه جريمة غسيل الأموال	٠.٩٥٣	٠.٦٢١	غير معنوي
٤- الحاجة إلى إجراءات رقابية للمراجعة الداخلية لمكافحة جريمة غسيل الأموال	١.٢٤٣	٠.٥٣٧	غير معنوي
٥- اختفاء الدور الرقابي يزيد من جرائم غسيل الأموال في القطاع المصرفي	٠.٦١٥	٠.٧٣٥	غير معنوي

يتضح من الجدول السابق عدم معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة حول الدوافع المختلفة، عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن (p- value) أكبر من مستوى المعنوية، أي لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات عينة الدراسة حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية، وبمعنى أخر يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة برغم اختلاف وظائفهم في البنوك التجارية.

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول:

"لا توجد اختلافات حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية".

٩/٢ نتائج اختبار الفرض الثاني:

"يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث قدرتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال".

جدول(٦): نتائج الإحصاء الوصفي لأوجه القصور في إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية للكشف عن جرائم غسيل الأموال

أوجه القصور	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١- مشاكل تتعلق بخصائص المعلومات والاتصال للكشف عن جرائم غسيل الأموال	٤.٤١	٠.٥٠	٤.٢١	٠.٨٩	٤.٤٢	٠.٥٠
٢- مشاكل تتعلق بخصائص التشغيل الإلكتروني ومدى توافر البرمجيات للتعرف على نوعية المعاملات الالكترونية	٤	٠.٥٧	٤.٠٧	٠.٥١	٤.٢٣	٠.٤٣
٣- عدم وجود بيئة رقابية وأنظمة قوية لمكافحة جرائم غسيل الأموال	٤.٥٩	٠.٥٠	٤.٤٤	٠.٨٥	٤.٤٢	٠.٨١
٤- الافتقار إلى الربط بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية	٣.٨٨	٠.٦١	٤.٠٧	٠.٥٩	٤	٠.٦٣
٥- عدم التوافق بين ضابط الرقابة الداخلية والرقابة الموضوعة لمكافحة جرائم غسيل الأموال	٣.٨٨	٠.٥٥	٤.٠٢	٠.٤٩	٣.٩٤	٠.٦٣
٦- عدم الإلمام الكافي للضوابط الرقابية لمخاطر التحويلات الالكترونية	٤	٠.٦٢	٣.٩٥	٠.٦٥	٣.٩٧	٠.٦٠
٧- ضعف السياسات الأخلاقية	٤.٠٩	٠.٤٧	٤	٠.٤٤	٤.١٣	٠.٥٠
٨- ضعف نظم أعداد التقارير عن العملاء	٤.١٩	٠.٤٧	٤.١٢	٠.٤٥	٤.٠٣	٠.٤١
٩- مكافحة الاحتمال المصرفي	٤.٠٦	٠.٥٦	٤.٠٧	٠.٥٩	٤.١٦	٠.٥٨
١٠- عدم ترابط قواعد البيانات والمعلومات مع بعضها البعض	٤.١٣	٠.٤٩	٤.١٢	٠.٥٠	٤.٢٣	٠.٤٣
١١- ضعف إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في الكشف عن جرائم غسيل الأموال	٤.٤٤	٠.٦٢	٤.٥٣	٠.٥٩	٤.٢٣	٠.٦٢
١٢- مبدأ الخصوصية (السرية)	٣.٨١	٠.٦٤	٤.٠٥	٠.٦٩	٣.٩٧	٠.٧١

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسط آراء مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك التجارية حول العنصر (عدم وجود بيئة رقابية وأنظمة قوية لمكافحة جرائم غسيل الأموال) بمتوسط (٤.٥٩) وانحراف معياري (٠.٥٠)، وارتفاع متوسط آراء المراقبون الماليون بالبنوك حول العنصر (ضعف إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في الكشف عن جرائم غسيل أموال بمتوسط (٤.٥٣) وانحراف معياري (٠.٥٩)، وارتفاع متوسط آراء مسئولي المراجعة الداخلية حول العنصر (مشاكل تتعلق بخصائص المعلومات والاتصال

للكشف عن جرائم غسيل أموال) بمتوسط (٤.٤٢) وانحراف معياري (٠.٥٠) وكذلك العنصر (عدم وجود بيئة رقابية وأنظمة قوية لمكافحة جرائم غسيل أموال) بمتوسط (٤.٤٢) وانحراف معياري (٠.٨١). وانخفاض الانحراف المعياري يدل على انخفاض التباين بين داخل كل فئة من فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفروق بين متوسط آراء عينة الدراسة تم استخدم اختبار كروسكال والاس ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الإختبار:

جدول (٧): نتائج اختبار كورسكال والاس لأوجه القصور في إجراءات المراجعة الداخلية

العناصر	كروسكال والاس Chi- Square	P- Value	المعنوية
١- مشاكل تتعلق بخصائص المعلومات والاتصال للكشف عن جرائم غسيل الأموال	٠.٥٢٧	٠.٧٦٨	غير معنوي
٢- مشاكل تتعلق بخصائص التشغيل الإلكتروني ومدى توافر البرمجيات للتعرف على نوعية المعاملات الالكترونية	٠.٤١٨	٠.٨١١	غير معنوي
٣- عدم وجود بيئة رقابية وأنظمة قوية لمكافحة جرائم غسيل الأموال	٤.٥٢٤	٠.١٠٤	غير معنوي
٤- الافتقار إلى الربط بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية	١.٨٨٧	٠.٣٨٩	غير معنوي
٥- عدم التوافق بين ضابط الرقابة الداخلية والرقابة الموضوعة لمكافحة جرائم غسيل الأموال	١.٤٧٩	٠.٤٧٧	غير معنوي
٦- عدم الإلمام الكافي للضوابط الرقابية لمخاطر التحويلات الالكترونية	٠.١٠٦	٠.٩٤٨	غير معنوي
٧- ضعف السياسات الأخلاقية	١.٥٩٠	٠.٤٥٢	غير معنوي
٨- ضعف نظم أعداد التقارير عن العملاء	١.٩٥٦	٠.٣٧٦	غير معنوي
٩- مكافحة الاحتمال المصرفي	٠.٥٩٤	٠.٧٤٣	غير معنوي
١٠- عدم ترابط قواعد البيانات والمعلومات مع بعضها البعض	٠.٩٦٠	٠.٦١٩	غير معنوي
١١- ضعف إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في الكشف عن جرائم غسيل الأموال	٠.٩١٨	٠.٦٣٢	غير معنوي
١٢- مبدأ الخصوصية (السرية)	٢.١٥٨	٠.٣٤٠	غير معنوي

يتضح من الجدول عدم معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة حول العناصر، عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية، أي لا يوجد فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة حول وجود قصور في إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث

قدراتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال، وبمعنى آخر يوجد اتفاق بين آراء فئات عينة الدراسة برغم اختلاف وظائفهم في البنوك التجارية.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني:

"يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث قدراتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال".

٣/٩ نتائج اختبار الفرض الثالث:

"يسهم المدخل المقترح في تطوير (وظيفة) المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال".

١/٣/٩ إجراءات نظام الرقابة الداخلية القوية داخل البنك في مكافحة جرائم غسيل الأموال:

يعرض الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول أحد عناصر المدخل المقترح وهو "مدى مساعدة إجراءات الرقابة الداخلية داخل البنك في مكافحة جرائم غسيل الأموال".

جدول(٨):الإحصاء الوصفي لنتائج دور إجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة جرائم غسيل الأموال"

إجراءات الرقابة الداخلية القوية	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
البيئة الرقابية تتضمن:						
رقابة الالتزام	٤.١٩	٠.٥٤	٤.٢٣	٠.٥٣	٤.٥٨	٠.٦٢
الرقابة الأخلاقية	٤.٢٥	٠.٤٤	٤.٢٣	٠.٤٧	٤.٥٨	٠.٥٠
رقابة الأداء	٤.٥٥	٠.٤٤	٤.٦٥	٠.٤٨	٤.٧٤	٠.٥٨
الفصل في الاختصاصات	٤.٠٩	٠.٥٩	٤.١٩	٠.٥٩	٤.٦٥	٠.٤٩
الرقابة العامة	٣.٧٥	٠.٦٢	٣.٨٩	٠.٧٠	٤.٢٦	٠.٦٨
تقدير المخاطر لأغراض التقارير المالية:						
تقدير مخاطر لأنواع المعاملات المصرفية الحديثة	٤.٥٠	٠.٦٧	٤.٤٠	٠.٦٩	٤.٥٨	٠.٥٠
تقدير تغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة	٤.٣٨	٠.٧١	٤.١٤	٠.٨٣	٤.٠٦	٠.٨١
تقدير مخاطر تغيرات الموظفين ذوى العلاقة بتبويب البيانات وإعداد التقارير	٤.٢٥	٠.٨٠	٤.٣٠	٠.٧٧	٤.٣٥	٠.٧١
المعلومات الاتصال:						
التأكد من الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن أنظمة العملاء	٤.٧٥	٠.٤٤	٤.٦٣	٠.٤٩	٤.٤٥	٠.٥٧
التزويد لفهم واضح عن الأدوار والمسئوليات الفردية المتعلقة بالرقابة على التقارير المالية	٤.٠٩	٠.٥٩	٤.٢١	٠.٦٠	٤.٢٩	٠.٦٤
الأنشطة الرقابية: وتتضمن:						

إجراءات الرقابة الداخلية القوية	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
رقابة تبويب المعلومات	٣.٩٤	٠.٧٦	٣.٩١	٠.٨٣	٤.٢٥	٠.٨٨
التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بجرائم غسيل الأموال	٣.٩٤	٠.٧٢	٣.٩٨	٠.٧٣	٣.٨٨	٠.٦٦
الرقابة على وسائل الدفع الالكترونية	٣.٩٤	٠.٥٦	٤.١٩	٠.٦٦	٤.٤٥	٠.٦٢
التحقق من الدقة الحسابية للسجلات	٤.٥٣	٠.٥٧	٤.١٤	٠.٨٣	٤.١٠	٠.٧٥

يتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء كل من مسئولي الالتزام والحوكمة حول عنصر (التأكد من الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن أنظمة العملاء) بمتوسط (٤.٧٥) وانحراف معياري (٠.٤٤)، بينما ارتفاع متوسط آراء المراقبون الماليون بالبنوك ومسئولي المراجعة الداخلية حول عنصر (أن تتضمن البيئة الرقابية: رقابة الأداء) بمتوسط (٤.٦٥) وانحراف معياري (٠.٤٨) للمراقبين الماليين، وبمتوسط (٤.٧٤) وانحراف معياري (٠.٥٨) لمسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك وانخفاض الانحراف المعياري يدل على إنخفاض التباين بين داخل كل فئة من فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة (مسئولي الالتزام والحوكمة والمراقبون الماليون ومسئولي المراجعة الداخلية) تم استخدم اختبار كروسكال والاس، ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول (٩): نتائج اختبار كورسكال والاسلدور إجراءات الرقابة الداخلية في مكافحة غسيل الأموال"

العناصر	كروسكال والاس Chi- Square	P- Value	المعنوية
البيئة الرقابية تتضمن:			
رقابة الالتزام	١.٩٩٥	٠.٣٦٩	غير معنوي
الرقابة الأخلاقية	٠.٢٤٥	٠.٨٨٥	غير معنوي
رقابة الأداء	١.٨٨٢	٠.٣٩٠	غير معنوي
الفصل في الاختصاصات	٠.٣٥	٠.٩٨٢	غير معنوي
الرقابة العامة	٠.٥٤٤	٠.٧٦٢	غير معنوي
تقدير المخاطر لأغراض التقارير المالية:			
تقدير مخاطر لأنواع المعاملات المصرفية الحديثة	١.١٦٣	٠.٥٥٩	غير معنوي
تقدير تغيرات النظم الناتجة عن تقنيات جديدة	٢.٤٩٤	٠.٢٨٧	غير معنوي
تقدير مخاطر تغيرات الموظفين ذوى العلاقة بتبويب البيانات وإعداد التقارير	٠.١٩٨	٠.٩٠٦	غير معنوي
المعلومات الاتصال:			

العناصر	كروسكال والاس Chi- Square	P- Value	المعنوية
التأكد من الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن أنظمة العملاء	٥.٠٤٥	٠.٨٠	غير معنوي
التزويد لفهم واضح عن الأدوار والمسئوليات الفردية المتعلقة بالرقابة على التقارير المالية	١.٨٠٦	٠.٤٥	غير معنوي
الأنشطة الرقابية: وتتضمن:			
رقابة تبويب المعلومات	٣.٧٩١	٠.١٥٠	غير معنوي
التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بجرائم غسيل الأموال	٠.٣٧٤	٠.٨٢٩	غير معنوي
الرقابة على وسائل الدفع الالكترونية	٤.١٠٠	٠.١٢٩	غير معنوي
التحقق من الدقة الحسابية للسجلات	٠.٤٥٥	٠.٧٩٧	غير معنوي

يتضح من الجدول السابق عدم معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة حول العناصر، عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن (P- Value)أكبر من مستوى المعنوية، أي لا توجد فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة حول (إمكانية مساعدة إجراءات الرقابة الداخلية القوية داخل البنك في مكافحة جرائم غسيل الأموال)، وبمعنى آخر يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة برغم اختلاف وظائفهم في البنوك التجارية.

٢/٣/٩الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة المراجعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية:

يعرض الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول(الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة المراجعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية من وجهة نظر فئات عينة الدراسة:

جدول (١٠): نتائج الإحصاء الوصفيحول دور لجنة المراجعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال

الأدوار	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
١- التأكد من أن إجراءات فتح الحسابات تمت بطريقة صحيحة.	٣.٨١	٠.٦٤	٣.٩٥	٠.٦٢	٣.٩٤	٠.٦٨
٢- التأكد من اتخاذ الإجراءات الرقابية لمزاولة العمليات المصرفية وذلك من خلال:						
أ- عمليات الإيداع النقدي.	٤.٠٦	٠.٤٤	٤	٠.٣٨	٤.١٠	٠.٤٠
ب- التعامل مع حسابات العملاء	٤.٠٩	٠.٧٨	٤.١٢	٠.٥٤	٤.٢٩	٠.٦٤
ج- العمليات المصرفية غير العادية	٤.٠٦	٠.٥٦	٤.٠٥	٠.٥٨	٤.٠٦	٠.٦٨

الأدوار	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
د- عمليات شراء أو بيع النقد الأجنبي	٣.٨١	٠.٦٤	٣.٩٥	٠.٦٢	٣.٨٧	٠.٦٧
٣- التأكد من أنه تم الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تضمن غسيل أموال	٤.١٣	٠.٤٩	٤.١١	٠.٤٤	٤.١٦	٠.٤٥
٤- التأكد من أنه تم وضع برامج تدريبية بالتعاون مع وحدة غسيل الأموال بالبنك المركزي بطريقة صحيحة.	٤.٠٦	٠.٥٦	٤.٠٥	٠.٤٩	٤.٠٣	٠.٦٠
٥- التأكد من الالتزام بإجراءات وتعليمات حفظ المستندات والسجلات بطريقة سليمة (أمنه- سهولة الاسترجاع- ٥ سنوات)	٣.٨١	٠.٦٤	٣.٩٥	٠.٦١	٣.٩٠	٠.٦٥
٦- الإشراف على وحدة غسيل الأموال بالبنك	٤.١٣	٠.٤٩	٤.١١	٠.٤٤	٤.١٩	٠.٥٤
٧- التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل البنك لمنع التضارب وتسهيل الاكتشاف.	٤.٠٢	٠.٤٨	٤.٠٦	٠.٤٧	٤.٠٢	٠.٥١
٨- مراجعة الضوابط الرقابية بالبنك دورياً واكتشاف نقاط الضعف فيها.	٤.١٦	٠.٥١	٤.٠١	٠.٥٢	٤.٠٤	٠.٥٣
٩- التزام إدارة المراجعة الداخلية بموافاة إدارة الالتزام بتقرير شهري بأهم الملاحظات التي أسفرت عنها مراجعة الفروع	٤.٠١	٠.٦١	٤.١١	٠.٤٨	٤.٠٩	٠.٥٥

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسط آراء كل من مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك التجارية حول دور (مراجعة الضوابط الرقابية بالبنك دورياً واكتشاف نقاط الضعف فيها) بمتوسط (٤.١٦) وانحراف معياري (٠.٥١)، بينما يتضح ارتفاع متوسط آراء المراقبون الماليون بالبنوك ومسئولي المراجعة الداخلية حول دور (التأكد من اتخاذ الإجراءات الرقابية لمزاولة العمليات المصرفية وذلك من خلال التعامل مع حسابات العملاء) بمتوسط (٤.١٢) وانحراف معياري (٠.٥٤) للمراقبين الماليين، وبمتوسط (٤.٢٩) وانحراف معياري (٠.٦٤) لمسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك وانخفاض الانحراف المعياري يدل على انخفاض التباين بين داخل كل فئة من فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفروق بين متوسط آراء عينة الدراسة تم استخدم اختبار كروسكال والاس ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول (١١): نتائج اختبار كورسكال والاس حول دور لجنة المراجعة في مكافحة غسيل الأموال

الأدوار	كروسكال والاس Chi -Square	P- Value	المعنوية
١- التأكد من أن إجراءات فتح الحسابات تمت بطريقة صحيحة.	١.٠٢	٠.٦٠٦	غير معنوي
٢- التأكد من اتخاذ الإجراءات الرقابية لمزاولة العمليات المصرفية وذلك من خلال:			
أ- عمليات الإيداع النقدى.	٠.٥٧٨	٠.٧٤٩	غير معنوي
ب- التعامل مع حسابات العملاء	١.٩٤٧	٠.٣٧٨	غير معنوي
ج- العمليات المصرفية غير العادية	٠.٠٢٧	٠.٩٨٦	غير معنوي
د- عمليات شراء أو بيع النقد الأجنبى	٠.٩٦٩	٠.٦١٦	غير معنوي
٣- التأكد من أنه تم الإخطار عن العمليات التي يشتبه في أنها تضمن غسيل أموال	٠.١٧٥	٠.٩١٦	غير معنوي
٤- التأكد من أنه تم وضع برامج تدريبية بالتعاون مع وحدة غسيل الأموال بالبنك المركزى بطريقة صحيحة.	٠.٤٦	٠.٩٧٧	غير معنوي
٥- التأكد من الالتزام بإجراءات وتعلمات حفظ المستندات والسجلات بطريقة سليمة (أمنه- سهولة الاسترجاع- ٥ سنوات)	٠.٩٥٣	٠.٦٢١	غير معنوي
٦- الإشراف على وحدة غسيل الأموال بالبنك	١.١٢٧	٠.٥٦٩	غير معنوي
٧- التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل البنك لمنع التضارب وتسهيل الاكتشاف.	٠.٨٢٢	٠.٧٢٤	غير معنوي
٨- مراجعة الضوابط الرقابية بالبنك دورياً واكتشاف نقاط الضعف فيها	٠.٩٢٣	٠.٦٢٧	غير معنوي
٩- التزام إدارة المراجعة الداخلية بموافاة إدارة الالتزام بتقرير شهرى بأهم الملاحظات التي أسفرت عنها مراجعة الفروع	٠.٤٢٨	٠.٦٢٨	غير معنوي

ويتضح من الجدول عدم معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة حول العناصر، عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية، أي لا يوجد فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة حول (الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة المراجعة في مكافحة جرائم غسيل الأموال)، وبمعنى آخر يوجد اتفاق بين فئات الدراسة برغم اختلاف وظائفهم في البنوك التجارية.

٣/٣/٩ عناصر تطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي تساعد في الحد من جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية:

يعرض الجدول التالي الإحصاء الوصفي لآراء عينة الدراسة حول (عناصر تطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي تساعد في الحد من جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية).

جدول(١٢):الإحصاء الوصفي لعناصر تطوير المراجعة الداخلية التي تساعد في الحد من غسيل الأموال

العناصر	مسئولي الالتزام والحوكمة بالبنوك		المراقبون الماليون بالبنوك		مسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-الشفافية بين العميل والبنك بتقوية إجراءات الرقابة الداخلية داخل البنك.	٤.١٩	٠.٥٤	٤.٢٣	٠.٥٣	٤.١٣	٠.٥٦
٢-المراجعة الدورية لأنشطة إدارة الالتزام المختصة بمكافحة غسيل الأموال	٤.٧٥	٠.٤٤	٤.٦٥	٠.٤٨	٤.٦٨	٠.٤٨
٣- وضع ضوابط رقابية لقبول العملاء من خلال قاعدة اعرف عميلك	٣.٩١	٠.٧٨	٣.٩٨	٠.٨٦	٤.١٣	٠.٨٨
٤- إنشاء وحدة استخبارات مالية داخل البنك (اكتشاف مبكر)	٤.٠٦	٠.٥٦	٤.١٩	٠.٥٩	٤.٠٣	٠.٦٦
٥- المراجعة المستمرة لقواعد بيانات العملاء لكشف جرائم غسيل الأموال	٣.٦٩	٠.٥٩	٣.٨٨	٠.٧٠	٣.٧٧	٠.٧٢
٦- التواصل المستمر مع لجان المراجعة بالبنوك لمكافحة جرائم غسيل الأموال	٣.٨٨	٠.٧٥	٣.٩٣	٠.٧٤	٣.٩٠	٠.٧٠
٧- وضع معايير اشتباه استرشادية	٤.٢٥	٠.٤٤	٤.٣٣	٠.٤٧	٤.٣٢	٠.٤٨
٨- إعداد تقرير فترى عن مدى التزام فروع البنك للضوابط الرقابية والتعليمات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال	٣.٩٤	٠.٥٦	٤.١٢	٠.٦٣	٤.١٠	٠.٦٠
٩- اقتراح النظم التي تكفل قيام المراجعة الداخلية بدورها كفاءة وفاعلية ومراجعة هذه النظم دوريا لتمثيل وتطويرها.	٤.٠٩	٠.٥٩	٤.١٥	٠.٦١	٤.٠٨	٠.٥٨

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع متوسط آراء فئات عينة الدراسة جميعها حول العنصر (المراجعة الدورية لأنشطة إدارة الالتزام المختصة بمكافحة غسيل الأموال) بمتوسط (٤.٧٥) وانحراف معياري (٠.٤٤)، لمديري البنوك التجارية وبمتوسط (٤.٦٥) وانحراف معياري (٠.٤٨) للمراقبين الماليين، وبمتوسط (٤.٦٨) وانحراف معياري (٠.٤٨) لمسئولي المراجعة الداخلية بالبنوك. وانخفاض الانحراف المعياري يدل على انخفاض التباين بين داخل كل فئة من فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفروق بين متوسط آراء عينة الدراسة تم استخدم اختبار كروسكال والاس ، وذلك لاختبار عدم وجود فروق بين فئات الدراسة حول ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول (١٣):نتائج اختبار كورسكال والاس لعناصر تطوير المراجعة الداخلية للحد من غسيل الأموال

العناصر	كروسكال والاس Chi- Square	P- Value	المعنوية
١-الشفافية بين العميل والبنك بتقوية إجراءات الرقابة الداخلية داخل البنك.	٠.٦٠٨	٠.٧٣٨	غير معنوي
٢-المراجعة الدورية لأنشطة إدارة الالتزام المختصة بمكافحة غسيل الأموال	٠.٥٨١	٠.٧٤٨	غير معنوي
٣- وضع ضوابط رقابية لقبول العملاء من خلال قاعدة إعرف عميلك	٠.٨٥٤	٠.٦٥٣	غير معنوي
٤- إنشاء وحدة استخبارات مالية داخل البنك (اكتشاف مبكر)	١.٣٥٦	٠.٥٠٨	غير معنوي
٥- المراجعة المستمرة لقواعد بيانات العملاء لكشف جرائم غسيل الأموال	١.٤١٤	٠.٤٩٣	غير معنوي
٦- التواصل المستمر مع لجان المراجعة بالبنوك لمكافحة جرائم غسيل الأموال	٠.١١٢	٠.٩٤٥	غير معنوي
٧- وضع معايير اشتباه استرشادية	٠.٩١٠	٠.٦٣٥	غير معنوي
٨- إعداد تقرير فترى عن مدى التزام فروع البنك للضوابط الرقابية والتعليمات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال	١.٨٦٩	٠.٣٩٣	غير معنوي
٩- اقتراح النظم التي تكفل قيام المراجعة الداخلية بدورها كفاءة وفاعلية ومراجعة هذه النظم دوريا لتمثيل وتطويرها.	٠.٨٩٢	٠.٦٣٨	غير معنوي

ويتضح من الجدول عدم معنوية الفروق بين متوسط آراء فئات عينة الدراسة حول العناصر، عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث أن (P- Value) أكبر من مستوى المعنوية، أي لا توجد فروق معنوية بين فئات عينة الدراسة حول (عناصر تطوير إجراءات المراجعة الداخلية التي تساعد في الحد من جرائم غسيل الأموال في البنوك التجارية)، وبمعنى آخر يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة برغم اختلاف وظائفهم في البنوك التجارية.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثالث:

"يسهم المدخل المقترح في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال".

نتائج البحث:

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

١. تعتبر جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة ويجب تكثيف الجهود سواء المحلية أو الدولية لمكافحة تلك الظاهرة الخطيرة.

٢. هناك اتفاق عام بضرورة اتخاذ إجراءات الرقابة والمكافحة لجرائم غسيل الأموال وذلك من خلال العمل على توسيع نطاق المراجعة الداخلية.

٣. توجد علاقة قوية بين سرية العمل المصرفي وزيادة جرائم غسيل الأموال في القطاع المصرفي.
٤. يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال.
٥. تعتبر كل من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة بالبنوك التجارية من أهم الوسائل الرقابية للحد من جريمة غسيل الأموال.
٦. لا توجد اختلافات حول الأهمية النسبية لدوافع مهنة المراجعة للاهتمام بمكافحة جرائم غسيل الأموال بالبنوك التجارية.
٧. يوجد قصور في إجراءات المراجعة الداخلية الحالية في البنوك التجارية من حيث قدرتها في الكشف عن جرائم غسيل الأموال.
٨. يسهم المدخل المقترح في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك التجارية لأغراض مكافحة جرائم غسيل الأموال.

توصيات البحث:

توصي الباحثة من خلال إعدادها لهذا البحث بالآتي:

١- زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، من حيث الموارد البشرية والمادية بما يمكنها من مواجهة الأعباء الوظيفية المتطورة من فترة إلى أخرى.

٢- تطوير برامج التدريب والتأهيل العلمي والمهني لأفراد المراجعة الداخلية بشكل مستمر مع تزويدهم بالإصدارات المهنية المتعلقة بكيفية اكتشاف جرائم غسيل الأموال.

٣- لتحقيق هدف المدخل المقترح عند تطبيقه في البنك فلابد من مراعاة الآتي:

أ- مشاركة جميع الإدارات في البنك إدارة المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر التي قد تواجه البنك في المستقبل.

ب- تكوين فريق عمل يتبع إدارة المراجعة الداخلية، يشتمل على فنيين متخصصين ولديه القدرة على وضع الحلول والمقترحات بكيفية التغلب على المخاطر التي تعوق أهداف البنك.

ج- وضع مجموعة من الضوابط من قبل الإدارة العليا تضمن استقلالية وموضوعية أداء المراجعة الداخلية من خلال خطوط المسئولية بحيث يتبع مجلس الإدارة فنيا والعضو المنتدب إداريا.

٧- حتمية تطوير أساليب العمل الجديدة في البنوك التي تمكن من العمل في ظل قوانين السرية المصرفية دون أن تكون هذه القوانين عائقاً في وجه مكافحة عمليات غسيل الأموال.

٨- نشر الوعي بين المراجعين من التعرف بغسيل الأموال ومراحله والوسائل المتعلقة في عمليات غسيل الأموال وضرورة إمدادهم بالبيانات والمعلومات التي قد يشتبه إنها تحمل غسيل أموال.

٩- وجود اتصال مستمر بين البنوك التجارية ووحدة المكافحة التابعة للبنك المركزي المصري.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١) البنك المركزي المصري، "الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، متاح على الرابط التالي(موقع البنك المركزي):https://www.cbe.org.eg

٢) القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م وتعديلاته بشأن"مكافحة غسيل الأموال" متاح على الرابط التالي(موقع البنك المركزي):https://www.cbe.org.eg

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Alawaqleh, A., Airout, R., &Aleqab, M. M. (2018). Internal And External Audit And The Banks'commitment To Detect And Combating of Money Laundering In Jordan. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(5), Pp:1-17..
2. Bintoro, S., Sjamsuddin, S., Pratiwi, R. N., &Hermawan, H. (2021). Prevention Policies for Money Laundering through Capital Market Instruments: The Case of Indonesia. **The Journal of Asian Finance, Economics, and Business**, 8(2), 1269-1275.
3. Demetriades, P., &Vassileva, R. (2020). Money Laundering and Central Bank Governance in The European Union. **Journal of International Economic Law**, 23(2), Pp:509-533.
4. Dill, A. (2021). **Anti-Money Laundering Regulation and Compliance: Key Problems and Practice Areas**. Edward Elgar Publishing.
5. Faccia, A., Moçteanu, N. R., Cavaliere, L. P. L., &Mataruna-Dos-Santos, L. J. (2020, September). **Electronic Money Laundering, The Dark Side of Fintech: An Overview of the Most Recent Cases**. In Proceedings of the 2020 12th International Conference on Information Management and Engineering (Pp: 29-34).
6. FATF (2020), **COVID-19-related Money Laundering and Terrorist Financing – Risks and Policy Responses**, FATF, Paris, France,www.fatf-gafi.org/publications/methodandtrends/documents/covid-19-ML-TF.html.
7. Gupta, A., Dwivedi, D. N., & Jain, A. (2021). Threshold fine-tuning of money laundering scenarios through multi-dimensional optimization techniques. **Journal of Money Laundering Control**.
8. Hare, C., & Neo, D. (Eds.). (2021). **Trade Finance: Technology, Innovation and Documentary Credits**. Oxford University Press.

9. Khalil, L.(2021). "Money laundering operations and ways of confronting them through the banking system." **International Journal of Finance & Banking Studies** (2147-4486) 10(2), Pp: 16-26.
10.Kuzmenko, O. V., Mynenko, S. V., Lieonov, S. V., &Kvilinskyi, O. S. (2021). **Business Process Model for Monitoring the Automatic Payments in the" Client-Bank" System ..**
11.Lokanan, M. E., &Nasimi, N. (2020). The effectiveness of Anti-Money Laundering policies and procedures within the Banking Sector in Bahrain. **Journal of Money Laundering Control.**
12.Mathuva, D., Kiragu, S., &Barako, D. (2020). The determinants of corporate disclosures of anti-money laundering initiatives by Kenyan commercial banks. **Journal of Money Laundering Control.**
13.Naheem, M. A. (2016). Internal audit function and AML compliance: the globalisation of the internal audit function. **Journal of Money Laundering Control.**
14.Nobanee, H., &Ellili, N. (2018). Anti-money laundering disclosures and banks' performance. **Journal of Financial Crime.**
15.Rafay, A. (Ed.). (2021). Money Laundering and Terrorism Financing in Global Financial Systems. **IGI Global.**
16.Saeidi, H., Rahimibashmahale, T., Mohammadi, S., &ElahiShirvan, G. (2021). The effect of money laundering sentences on audit fees. **Islamic Economics & Banking**, 10(34), Pp:169-203
17. Teichmann, F. (2020). Recent trends in money laundering. Crime, **Law and Social Change**, 73(2), 237-247
18.Zolkaflil, S., Omar, N., &Nazri, S. N. F. S. M. (2021). Factors Influencing the Outcome of Money Laundering Investigations. in Money Laundering and Terrorism Financing in Global Financial Systems (Pp: 128-156). **IGI Global.**

التحليل البَعْدى للعلاقة بين استخدام أساليب التواصل الاجتماعى وأداء أنشطة إدارة الموارد البشرية

إعداد

د./ عمرو علاء الدين زيدان

أستاذ إدارة الأعمال المساعد

كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق

2021

٣٧